

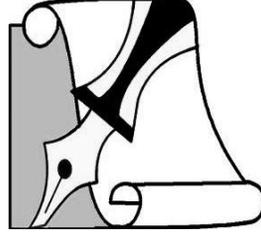


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قَطْر ومصر مُستمرّتان بالوساطة لإنجاز صفقة الأسرى ووقف الحرب ..والضغوط الطلّابية الأمريكية وتداعيات حظر السلاح يُفْزَملان اجتياح رَفَح

لا تزال المساعي الدولية الهادفة للوصول إلى اتفاق حول تبادل الأسرى ووقف الحرب على قطاع غزة، جارية من جميع الأطراف، وآخرها المحاولات التي تُهدَف إلى عَقْد جولة جديدة من مفاوضات هدنة غزة في العاصمة القطرية الدوحة، بعد فشل الجولة الأخيرة في العاصمة المصرية القاهرة، والتي استمرّت على مدار يومين، بحضور وفود من المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي ومصر وقَطْر وأميركا.

وفي حين تشير مصادر مصرية وغربية إلى أنّ الجهود المصرية والقطرية لا تزال مستمرة على مدار الساعة، في محاولة لجَسْر الهوة بين المواقف، تُحاول الإدارة الأميركية، من جهة أخرى، ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي للقبول بصيغة الاتفاق المُقترحة، والتي وافقت عليها حركة حماس.

إلى ذلك، وافق المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت)، في 9 الجاري، على "توسيع مَحسوب" النطاق للعمليات العسكرية في رفح، بحيث تبقى العملية ضمن حدود مُعَيّنة، وأقل من "عملية كبرى" حدّر الرئيس الأميركي جو بايدن، "إسرائيل" من القيام بها، مُهدّداً بوقف شحنات بعض الأسلحة إليها في حال قرّرت المضي في اجتياح رفح.

وقالت مصادر إسرائيلية إن المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت) صادق في جلسته على "توسيع نطاق العملية" العسكرية التي يقوم بها جيش الاحتلال في عدوانه على رفح. وأرجع موقع "والاه" العبري الذي أورد الخبر، القرار إلى ثلاثة مصادر مُطلّعة، لم يُسمّها.

وأوضح مصدران أنّ الحديث عن "توسيع مَحسوب" للهجوم لا يتجاوز الخط الأحمر الذي حدّده الرئيس الأميركي جو بايدن، بينما أشار المصدر الثالث إلى أن العمليات العسكرية التي أقرّها "الكابنيت" قد تُفسّر من الولايات المتحدة على أنها تجاوز لخطوط بايدين الحمراء. ولم يُشر الموقع، ولا مصدره، إلى ماهيّة "الخطوط الحمراء" المقصودة.

وفي سياق مُتّصل، ذَكَرت مصادر الموقع الثلاثة بأن "الكابينت" أُوْعز إلى فريق المفاوضات الإسرائيلي بمواصلة جهوده في إطار المفاوضات التي يقودها الوسطاء، في محاولة للتوصّل إلى صفقة بين "إسرائيل" وحركة حماس، لوقف إطلاق النار وتبادل المُحتجزين والأسرى. وقد صَوّت الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، ضدّ هذا القرار.

وهل اجتياح مدينة رفح حتمي؟

في الواقع، يزداد المشهد الإسرائيلي تعقيداً بشأن اتخاذ قرار والحسم بين اجتياح رفح جنوبي قطاع غزة، أو التوصل إلى صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق النار مع حركة حماس؛ وإن كان رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، قال إنّ "فكرة إنهاء الحرب قبل تحقيقها جميع أهدافها غير واردة في الحسابان. سنَدْخل إلى رفح، ونَقضي على كتائب حماس هناك، بصفقة أو بدون صفقة، من أجل تحقيق النصر المُطلَق".

وعليه، هناك عوامل وقوى تدفع باتجاه التوصل إلى صفقة. وبالمقابل ثمة مصالح وقوى أخرى تعمل باتجاه الاستمرار في الحرب واقتحام رفح؛ ومنها ما هو مُرتبب بالسياسة الداخلية، والاعتبارات العسكرية الاستراتيجية، والحسابات الدبلوماسية، وكذلك صورة ومكانة "إسرائيل" الدولية.

وإذا كانت "إسرائيل" أعلنت منذ بداية الحرب، على لسان وزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أنّ الضغط العسكري فقط يُمكن أن يؤدي إلى تحرير الأسرى والمُحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وأنّ أهداف الحرب هي القضاء على قدرات "حماس" العسكرية والسلطوية - الإدارية؛ غير أنّ هذا لم يحدث لغاية الآن؛ بل إنّ استمرار القتل والدمار في القطاع جاء بنتائج وضغوطات لم تكن "إسرائيل" تتوقّعها قبل أشهر عدة.

وهل رضخت "إسرائيل" للضغوط الدولية لعدم اجتياح رفح؟

في الحقيقة، لا يُمكن القفز فوق الضغوط الجديدة الجديّة على الحكومة الإسرائيلية، نتيجة حرب الإبادة على قطاع غزة، إذ تزداد مخاوف المؤسسة الإسرائيلية من إصدار مُذكرة اعتقال دولية (من المحكمة الجنائية الدولية) بحق قيادات سياسية، خصوصاً بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، وقيادات أخرى في

الجيش الفاشي، ومنهم رئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي، بتهم ارتكاب جرائم حرب؛ مما يعني أن يتحوّل هؤلاء إلى مطلوبين في الدول الموقعة على اتفاق روما (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية)؛ وهي صفقة معنوية وسياسية لإسرائيل.

والأهم أنّ ما رشح في الإعلام الإسرائيلي يُفيد بأن هذا العامل يُشكّل ضغطاً حقيقياً على مُتخذي القرار في "إسرائيل"، إذ يُمكن أن يُشكّل سابقة قضائية سلبية تُحدّ من خطوات "إسرائيل" في المستقبل. وربما يكون ذلك أحد الاعتبارات التي قد تدفع الحكومة الإسرائيلية باتجاه قبول صفقة التبادل ووقف إطلاق النار.

علاوة على ذلك، ثمة عامل إضافي باتجاه قبول الصفقة، وهو حركة الاحتجاج الطلابية الواسعة في عدد كبير جداً من أهم جامعات الولايات المتحدة، والتي تُطالب إدارة الجامعات بقطع العلاقات الأكاديمية والتجارية وسحب الاستثمارات من "إسرائيل". وحتى لو لم تُحقّق هذه الاحتجاجات أهدافها العينية كافة، إلا أنها أوضحت أن صورة "إسرائيل" تغيّرت لدى شرائح واسعة ومؤثرة من جيل الشباب في الولايات المتحدة، إذ يأتي هؤلاء من الطبقات المتوسطة والعليا، وستكون بعد سنوات في مفاصل مُهمّة من صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وما تأثير الاحتجاجات الطلابية الأمريكية على العملية العسكرية في رفح؟

تؤثر هذه الاحتجاجات بشكل مباشر على الانتخابات الأمريكية ومكانة الرئيس جو بايدن، والذي نجح في الانتخابات السابقة، من ضمن أمور أخرى، هو دعم فئة الشباب. تعي "إسرائيل" ذلك، وتُدرك أهمية التأثير على وعي ومواقف الطلاب في الجامعات الأمريكية.

منذ تأسيسها، اهتمت "إسرائيل" بإقامة مجموعات دعم للحركة الصهيونية وإسرائيل في الجامعات الأمريكية، وخصّص رأس المال اليهودي مبالغ طائلة لدعم الجامعات الأمريكية والغربية، بُغية الفوز بموطئ تأثير فيها. كما يأتي الضغط المستمر من قبل الإدارة الأمريكية بعدم اجتياح رفح من دون ترتيب خروج قرابة 1.5 مليون مُهجّر فلسطيني منها، كعامل إضافي لقبول الصفقة، على الرغم من عدم معارضة الإدارة المبدئية للاجتياح واستمرار دعمها لحرب الإبادة.

وتُشكّل هذه الأجواء جزءاً من الاعتبارات الإسرائيلية حول استمرار حرب الإبادة واجتياح رفح، في ظل التوقّعات بوقوع آلاف القتلى المدنيين وتدمير المدينة. وإذا حصل ذلك فعلاً، ستنتهز تماماً صورة ومكانة "إسرائيل" في العالم، وتتصاعد الاحتجاجات؛ وسيكون من الصعب على المؤسسات الأكاديمية الأميركية وغيرها، بل وعلى الإدارة الأميركية، أن تقف ساكنة من دون اتخاذ خطوات تجاه "إسرائيل".

وماذا تقول قيادات إسرائيلية سابقة عن اجتياح رفح؟

حدّر عدد متزايد من قيادات سابقة بارزة في الجيش الإسرائيلي، خلال الأسابيع الأخيرة، وقسم كبير منهم مُقَرَّب من قيادات الجيش الحالية، من خطورة اجتياح رفح ومن احتمال وقوع "إسرائيل" في فخ استراتيجي سياسي وربما أمني، يُمكن أن يجبي أثماناً مُرتفعة من الجيش الإسرائيلي؛ فضلاً عن أن اجتياح رفح لا يضمن بالضرورة تحقيق أهداف الحرب والقضاء على قدرات "حماس" العسكرية؛ بل قد تكون النتيجة مُشابهة لما حصل في مناطق أخرى في قطاع غزة لغاية الآن.

وتبعاً لذلك، أرسلت مجموعة من 400 عائلة يخدم أبنائها في جيش الاحتياط، في 6 أيار الجاري، رسالة إلى الوزيرين في حكومة الحرب، بيني غانتس وغابي أيزنكوت، يطالبون فيها منع اجتياح رفح، حفاظاً على أرواح أبنائهم، وخوفاً من أن تكون حركة حماس قد حَصَّرت دفاعات وتحصينات قد تؤدي إلى خسائر جديّة لقوات الجيش الإسرائيلي.

الثمن السياسي لاجتياح رفح

يواجه بنيامين نتنياهو تحديات سياسية جديّة من قبل مُركّبات الحكومة، في حال قبل الصفقة؛ وأيضاً في حال رفضها، إذ تُحدّر أحزاب اليمين المتطرّف: "الصهيونية الدينية" بزعامة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، و"القوة اليهودية" بزعامة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وأجزاء من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، من تراجع الحكومة عن اجتياح رفح وقبول الاقتراح المصري للصفقة. وأعلنوا أن ذلك يعني نهاية حكومة التحالف الحكومي، وأنه لا توكيل لنتنياهو للقيام بذلك.

من جهة أخرى، أعلن بيني غانتس، عضو مجلس الحرب الإسرائيلي، أن إطلاق سراح الأسرى أهم من اجتياح رفح حالياً؛ وهو بالمناسبة موقف المؤسسة العسكرية كما أشارت إليه تقارير إعلامية في الأيام

الأخيرة. وكان غانتس ألمح في وقت سابق من هذا الشهر إلى أن رفض صفقة مَعقولة لإسرائيل سيؤدّي إلى خروج حزب المعسكر الرسمي من التحالف الحكومي. ويواجه غانتس في الأسابيع الأخيرة انتقادات مُتزايدة بسبب خضوعه لإملاءات نتنياهو، ومن تراجع مكانته في استطلاعات الرأي العام، ويشعر بأنه مُلزم باتخاذ مواقف حادّة تجاه دعم التوصل إلى صفقة.

بموازاة ذلك، قد تكون تصريحات الأحزاب الإسرائيلية عن الانسحاب من الحكومة مُوجّهة بالأساس إلى قواعدها وداعميها، ولا تحمّل نوايا حقيقية للانسحاب من الحكومة، خصوصاً من قبل أحزاب اليمين المتطرف، والتي تعي أن تفكيك التحالف يعني خسارة السلطة، وأنّ عوّدتها لتشكيل حكومة ستكون شبه مُستحيلة بعد الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وهل تغيّر موقف الرأي العام الإسرائيلي؟

إنّ المُتابع للمتغيّرات في الداخل الصهيوني، سيلمس تغيّراً فجائياً في المزاج العام الإسرائيلي. إذ بدأ العديد من المُحلّين الإسرائيليين وقيادات الجيش السابقة ووسائل الإعلام، وكذلك قسم متزايد من المجتمع الإسرائيلي، يتبنّى الموقف القائل إن إطلاق سراح الأسرى والمُحتجزين هو الهدف الأهم في هذه المرحلة، ويجب إعطاء ذلك الأولوية، ولو أدّى إلى عدم الحسم العسكري؛ وإنه بالإمكان إرجاء العمليات العسكرية في رفح واستكمال الحرب إلى مرحلة مُقبلة؛ علماً أن كلّ هؤلاء كانوا داعمين منذ بداية الحرب على قطاع غزة لمواقف ورواية الجيش والمؤسسة العسكرية، من دون انتقاد أو تردّد؛ وجميعهم طالبا بالانتقام وتدمير قدرات "حماس"؛ بل وتدمير القطاع وتسوية مَبانيه بالأرض من دون أي اعتبار.

فالصورة الآن تغيّرت، وبات واضحاً أنه لا يُمكن إطلاق سراح الأسرى والمُحتجزين إلا عبر صفقة تبادل، وأن استمرار الحرب واقتحام رفح يعني الحكم بالإعدام على عدد كبير من الأسرى والمُحتجزين. قد يكون تغيّر المزاج هذا ناتجاً عن إدراك مُتزايد بخطورة المقاطعة الدولية وتأثير حركات الاحتجاج الطلابية في الجامعات الأميركية، والخطر الداهم على الاقتصاد الإسرائيلي بعد تراجع تدرج التصنيف الائتماني الدولي لإسرائيل وارتفاع العجز المالي في ميزانية الحكومة. يُضاف إلى ذلك القلق من تزايد

الخسائر البشرية في حال اقتحام رفح، والخوف من توسع جبهة الشمال على الحدود مع لبنان، ومن المعارضة العلنية الأميركية لاقتحام بريّ لرفح، ومن الإغراء بالتوصل لاتفاق تطبيع مع السعودية. باختصار، بات ثمن استمرار الحرب واقتحام رفح واضح للجميع .

نجاح صفقة التبادل ونكسة جيش الاحتلال

مُقابل كلّ هذه الاعتبارات للتوصل إلى صفقة، هناك اعتبارات مُعاكسة تُدعم رفضها، من وجهة نظر إسرائيلية، وأبرزها أنّ تحرير الأسرى والمُحتجزين سيكون بواسطة صفقة تبادل، وليس بواسطة الأدوات العسكرية، كما صرّح غالانت منذ بداية الحرب. قد يعني ذلك إنهاء الحرب على قطاع غزة من دون تحقيق أيّ من أهدافها الاستراتيجية؛ وهو ما تُرفضه لغاية الآن الحكومة الإسرائيلية بكافة مُكوناتها. وسيكون الأمر ضربة ونكسة إضافية للجيش الإسرائيلي، ولغالانت تحديداً، إذ ستفقد "إسرائيل"، بالإضافة إلى تآكل قدرات الردع منذ السابع من أكتوبر، عامل الحسم في الحروب، الذي كان إحدى ركائز عقيدتها العسكرية. وطبعاً، هناك التهديد بأن تؤدي صفقة تبادل ووقف إطلاق النار إلى تفكك التحالف الحكومي. يترتب على الحكومة الإسرائيلية أن تُقرّر أيّ ثمن تُفضّل أن تدفع. هل تُفضّل ثمن الصفقة، أم ثمن استمرار الحرب، وربما توسّعها؟ ستكشف الأيام القليلة أي من الاعتبارات كان أقوى وأكثر فاعلية على مُتخذي القرار في "إسرائيل".

الموقف الأمريكي من تعثر الصفقة

تعتقد الولايات المتحدة أنه ما زال من الممكن سدّ الفجوات المتبقية لإبرام صفقة بخصوص الأسرى. ولهذه الغاية، دكر المُتحدّث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، للصحافيين: "من الواضح أنه ليس لدينا اتفاق؛ وهذا أمر مؤسف للغاية". وقال إنه على الرغم من انتهاء الاجتماعات التي أُجريت وجهاً لوجه، "فإننا نعمل بجدٍ لإبقاء الجانبين مُنخرطين في مواصلة المناقشات، ولو بشكل افتراضي".

وأضاف: "ما زلنا نعتقد أن التوصل إلى اتفاق أمرٌ ممكن". وقال إن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة سيتطلب قيادة وشجاعة أخلاقية. ودكر كيربي أيضاً أن الولايات المتحدة تُراقب بقلق العمليات العسكرية

الإسرائيلية في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، وتريد إعادة فتح معبر رفح على الفور. وقال إن التحرك العسكري لا يعكس غزواً واسع النطاق على ما يبدو. وتابع: "يبدو أن (التحرك) مُتَمَرِّكز بالقرب من المعبر، مع وجود كبير للقوات التي نَشَرُوها هناك في البداية. ومع ذلك، فإننا نراقبه بقلق". وأضاف: "نحثّ الإسرائيليين مُجَدِّداً على فَتْح هذا المعبر أمام المساعدات الإنسانية على الفور".

موقف "حماس" من فشل المفاوضات

لم تُوفّر "حماس" أي جهد لإنجاح صفقة التبادل. ولذلك تعاملت بكلّ مسؤولية وإيجابية مع جهود الوسطاء، وأبدت ما يلزم من مرونة لتسهيل الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وأكدت الحركة أنها لأجل ذلك وافقت على مُقْتَرَح الوسطاء الأخير. وأوضّحت أنّ "هجوم جيش الاحتلال على رفح، واحتلال المعبر مباشرة بعد إعلان حماس مُوافقتها على مُقْتَرَح الوسطاء، يؤكّد أن الاحتلال يتهرّب من التوصل إلى اتفاق".

وأكدت الحركة أنّ "رفض إسرائيل مُقْتَرَح الوسطاء، من خلال ما وَضَعْتَهُ من تعديلات عليه، أعاد الأمور إلى المربع الأوّل"، مُضيفَةً أنّ "رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته يَسْتُخْدِمان المفاوضات غطاءً للهجوم على رفح واحتلال المعبر، ومواصلة حرب الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني؛ وهما يتحمّلان كامل المسؤولية عن عرْقلة التوصل إلى اتفاق. وكشفت حركة حماس أن قيادتها ستجري مشاورات مع قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية من أجل إعادة النظر في استراتيجية التفاوض مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي".

وكان وفدا حركة حماس وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، قد غادرا في 9 الجاري العاصمة المصرية القاهرة، من دون التوصل إلى اتفاق بشأن الأسرى والمُعتقلين من الجانبين، يؤدّي إلى "هدنة مؤقتة"، بعد جولة مفاوضات استمرّت يومين، بحضور الوسطاء المصريين والقَطْرِيِّين والأميركيين.

وأشارت مصادر مصرية، وأخرى دبلوماسية غربية في القاهرة، إلى أنّ هناك مساعي لاستئناف مفاوضات التهدئة ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، بعد أيام، في الدوحة. وكشفت عن تلقّي كلٍ من رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، ومدير المخابرات الأميركية وليام بيرنز، اتصاليين من

رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، دَعاهما خلالهما إلى استئناف المفاوضات في عاصمة بلاده.

وماذا عن موقف المسؤولين المصريين من اجتياح رفح؟

في الواقع، كَشَفَت مصادر مصرية مُطلعة على جهود الوساطة التي تقوم بها القاهرة في أزمة غزة، أنّ "التقديرات المصرية الحالية تقوم على اعتبار أنّ التهديدات الإسرائيلية باجتياح مدينة رفح، هي عبارة عن مزيد من الضغط على المقاومة الفلسطينية، أكثر من كونها مُقدّمة لفعل فوري على الأرض واجتياح رفح".

وأكدت المصادر أنه "على الرغم من التّعتر الذي لَحِق بالمفاوضات، نتيجة الرفض الإسرائيلي، إلا أن المسؤولين المصريين لا يزال لديهم أمل في تحقيق اختراق في اللحظات الأخيرة، خصوصاً مع وجود مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز في الدوحة؛ وهو ما يَعني مزيداً من الفرص المُتاحة أمام مفاوضات التهدئة رغم التهديدات الإسرائيلية بِقُرب اجتياح رفح.

ولَقِنَت المصادر إلى أنّ "التقديرات المصرية الحالية تُشير إلى أنّ اندفاع حكومة الاحتلال الإسرائيلية في تصريحاتها العدائية في الوقت الحالي، تُقابله محاولات أميركية حثيثة، وأيضاً فهم إسرائيلي، بأن الإقدام على اجتياح رفح الفلسطينية فوراً هو مُجازفة كبيرة، ستكون خسائرها هائلة على "إسرائيل" نفسها، وأنّ ما يَحْدث من تهديد للسكّان بإخلاء المنطقة، وما أُشيع عن تقليص العمل بمعبر رفح البرّي، هدفه الضغط في الساعات الأخيرة من أجل إجبار حماس على التنازل".

وفي الإطار ذاته، أكّد عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، أيمن سلامة، في حديث صحافي، أنّ "اجتياح رفح ستكون له تداعيات كارثية خطيرة، ليس فقط على المستوى الإنساني بخصوص المدنيين في المنطقة التي هي على تماسٍ مع الحدود المصرية؛ ولكن على كلّ الأصعدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في علاقات "إسرائيل" بالعالم، وفي الصدارة منه الولايات المتحدة وكل دول الغرب، فضلاً عن دول الجوار لإسرائيل".

ورأى سلامة أنّ هذا الاقتحام المَجْنون غير المَحسوب من قِبَل مجلس الخراب والدمار الإسرائيلي (مجلس الحرب) الذي يرأسه بنيامين نتنياهو، سيَعزقل أي مُحاولات مُرتقبة لتدشين أي علاقات لإسرائيل مع أي دولة عربية، حتى في قابل السنوات.

وأوضح سلامة أنّ "المناطق الآمنة لها معايير وشروط بموجب القانون الدولي الإنساني، وأهمّها أن تكون هذه المناطق مُراقبة من هيئات دولية مستقلة لا تتبّع أحد أطراف النزاع المسلّح، وأن تتوفّر فيها كلّ سُبل الأمن والسلامة والصحة، ويحظر دخول الجيش المُحارب الذي قام بتوفير هذه المناطق المزعومة إليها، وألا تكون هذه المناطق مسرح عمليات للعدائيات العسكرية". وأكّد أنه "على مدار أكثر من 220 يوم، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لم تُوفّر "إسرائيل" شارعاً واحداً آمناً للمدنيين الفلسطينيين؛ بل إنها قامت باستهدافهم".

الخلاصة

ترى تل أبيب أنّ الحَظَر الرئيسي والفوري المُترتب على إعلان الرئيس الأميركي بايدن بحَظَر السلاح عنها في حال مَصّت قُدماً باجتياح رفح، يتمثّل في تطويع الريح لتلائم "حماس". فرئيس الولايات المتحدة ضَرَب فُرص التوصل إلى صفقة لإطلاق سراح المُختطفين وإنهاء الحرب بشروط "إسرائيل"، من خلال تشجيعه المعنوي والعملي ليحيى السنوار، عبر وقْف شَحْن الأسلحة. إلى جانب ذلك، تجزم "إسرائيل" أنّ زعيم "حماس" في القطاع، يحيى السنوار، يُدرك أنّ كلّ ما عليه فعله هو كَسب مزيد من الوقت، إذ ستُتيح له الإدارة الأميركية، بدعمٍ من الرأي العام العالمي، إنهاء الحرب، وهو لا يزال مُسيطرّاً على غزة، الأمر الذي يُجبر "إسرائيل" على الرّضوخ لجميع مطالبه... فيما يتعلّق بالمختطفين.

من هنا، يَخْلُص الخبراء الصهاينة إلى أنّ ما يقوم به بايدن، هو أنه يُطلق النار على "أقدامنا وعلى قَدَميه"، لأنّ سلوكه حيال رفح يتناقض مع هدف تفويض "حماس" كقوة عسكرية وسلطة مدنية في غزة. ويعتبر هؤلاء الخبراء أنّ هذا الهدف مُشترك بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، كما أعلن بايدن نفسه في بداية الحرب. وبالتالي، من خلال تهديداته بحَظَر السلاح عن "إسرائيل"، يجعل تحقيقه بعيداً عن مُتناولها. كما أنه يُعزّل احتمالات إطلاق سراح الأسرى الصهاينة.